

لجنة أهالي المخطوفين: موقف مشروط من موسى

سياسة التمييز والمماطلة التي انتهجتها الدولة تجاه هذا الملف؟ مع الاحترام لكل من الوزيرين المذكورين، نخشى من "كلمة سر" تحدد سقفا معيناً لطريقة وحدود التعاطي مع هذا الملف وتقطع على رئيس الهيئة اعلان الحقائق التي تم التوصل اليها.

لذلك، وتأكيداً لضرورة التعاطي مع هذا الملف من المنظار الانساني، وابعاده عن البازارات السياسية، الشديدة الخصوبة هذه الايام، وانطلاقاً من ضرورة العمل الجدي والسريع لاقفال هذا الملف بشكل سليم لجهة كشف مصير كل مخطوف ومفقود اينما كان، والعمل على اتخاذ كل الاجراءات المترتبة عن ذلك، فان موقفنا من تكليف الوزير موسى رئيساً لهيئة تلقي شكاويننا، ومنه شخصياً، باعتباره صديقاً في مجالات الدفاع عن حقوق الانسان، يتوقف على مقدار الجدية والشفافية والسرعة التي ينبغي التعامل بموجبها مع هذا الملف.

ان تجاربتنا مع الدولة لانهاء هذا الملف غير مشجعة، ويبقى ان نقول لمعالي الوزير موسى اولاً، ان صدقيته على المحك، وان لنا معه كلاماً آخر ساعة يشاء، نتمنى ان تكون قريبة".

صدر عن لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان البيان الآتي:
"ان قرار مجلس الوزراء الذي صدر الامس (رقم 31 تاريخ 18/3/2004) القاضي بتكليف الوزير ميشال موسى رئاسة هيئة تلقي شكاوى ومراجعات اهالي المفقودين، يضعنا في موقع التساؤل والريبة لجملة اسباب منها:
- ما هي الغاية الفعلية من تكليف رئيس جديد للهيئة المذكورة التي سبق ان جرى تشكيلها في العام 2000 (قرار مجلس الوزراء رقم 42 تاريخ 20/12/2000) والتي غابت عن الوعي منذ تاريخ تشكيل الحكومة الحالية (بتاريخ 17/4/2003)، وخروج الوزير فؤاد السعد، رئيس هذه الهيئة، من صفوف هذه الحكومة، خصوصاً ان هذا التكليف جاء مبهما لجهة عدم تحديد اي مهمات او مدة زمنية؟...

- هل ان تكليف الوزير موسى جاء لاحياء هذه الهيئة بغية انجاز العمل الذي قامت به في عهد رئيسها السابق، الذي اعلن اكثر من مرة، آخرها الامس، عن انجازه للمهمة ووضعه مسودة تقرير، الا ان اجنته لم تجتمع لتصديقه ورفعها الى مجلس الوزراء؟ ام ان هذا الاجراء هو محاولة جديدة قديمة لتعويم